PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ahram Al Eqtesadi**
DATE:	**11-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**35,000**
TITLE :	**Medical Supply Division warns against foreign control of activities**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Asmaa El Bengy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

اعترضت على تعديلات القانون ١٢٧

شعبة المستلزمات الطبية تحذر من سيطرة الأجانب على النشاط

كتبت: أسماء البنجى

ابدت شعبة المستلزمات الطبية بالغرفة التجارية بالقاهرة برئاسة محمد إسماعيل عبده اعتراضها على التعديلات التى اجرتها نقابة الصيادلة على القانون 127 لسنة 55 الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة حيث ترى شعبة المستلزمات الطبية أنها ذات اثار اقتصادية سلبية على الشركات العاملة فى مجال المستلزمات الطبية بصفة خاصة اذ يترتب عليها مخاوف باغلاق الشركات العاملة فى مجال تجارة هذه المستلزمات فى حالة العجز عن توفيق اوضاعها خلال فترة العامين من صدور التعديلات الجديدة وفقا لما ورد بالمادة 50 مكرر، مما يؤدى الى التأثير سلبيا على الدخل القومى وعلى حصيلة النقد الاجنبى الذى يحقق من صادرات المستلزمات الطبية الى مختلف قارات العالم، بالاضافة الى زيادة بطالة العاملين فى هذه الشركات طبقا لما ورد بالقانون وهو اشتراط تأسيس الشركات العاملة فى مجال المستلزمات الطبية فى شكل شركة مساهمة مغلقة يكون احد المساهمين فيها من السادة الصيادلة واشتراط ملكيته للنسبة الاغلبية ٪51 فى رأسمالها، وترى الشعبة ان هذا له اثاره السلبية على القضاء على مشروعات عديدة مما يضر باقتصاد البلاد.

وقال عبده ان التعديلات المقترحة تفتح الباب امام الشركات الاجنبية المحتكرة للعمل فى مجال فى صناعة وتجارة المستلزمات الطبية مما يمكن ان يؤدى الى نشأة احتكارات اجنبية تسيطر على سوق هذه المستلزمات وتعمل على رفع الاسعار على المستهلكين المرضى وتحميلهم بأعباء مالية جديدة تفوق قدراتهم المالية مما يهدد ما تستهدف الحكومة تحقيقه من شعارات مثل (صحة المواطن المصرى) وفى حالة سيطرة الشركات المحتكرة سواء كانت مصرية او اجنبية على مجال المستلزمات الطبية سوف تعجز الشركات الحالية الصغيرة على منافستها مما يؤدى الى تقلص عددها الذى يبلغ حاليا اكثر من ٣٠٠٠ شركة يعمل بها ١٥٠ الف عامل بالاضافة الى15 الف عامل فنى ومندوب يعملون فى المصانع التى يبلغ عددها 151 مصنعا تصدر منتجاتها بما قيمته 120 مليون دولارا الى جميع العالم وفى75 دولة مما جعل للمستلزمات الطبية المصرية سمعة طيبة وقبولا عالميا باعتبارها مستوفاة لمتطلبات وشروط الجودة الاوروبية والامريكية.

واكد اسماعيل عبده ان مع بداية عام 2000 بدأت شركات الاستثمار فى النمو مما ادى لزيادة عدد المصانع لاكثر من مائة وخمسين مصنعا وشركة استيراد وتوزيع تزيد على ثلاثة آلاف شركة وبلغ حجم الاستثمارات فى القطاع الطبى نحو 5 مليارات جنيه. كما تم التصدير الى ما يزيد على خمس وسبعين دولة فى قارات العالم.

واشار اسماعيل عبده الى ان قطاع المستلزمات يوفر لميزانية الدولة ما يزيد على مليار جنيه تتمثل فى فروق الاسعار. ورغم ذلك فان اسعار المستلزمات الطبية فى انخفاض عما كانت عليه منذ خمسة عشر عاما بنسب تتراوح ما بين ٪10 و ٪50ارغم ارتفاع اسعار الخامات عالميا بما قد يصل الى ٪500 فضلا عن ارتفاع العملات بنحو٪60

واكد ارتفاع الصادرات المصرية للمستلزمات الطبية متخطية صادرات الدواء لتصل فى نهاية عام 2007 الى نحو 120مليون دولار.

ويرى اسماعيل ان اشتراط تعديلات القانون ان تكون منشآت المستلزمات الطبية ذات شكل قانونى محدد وهو الشركة المساهمة يعنى الخضوع لاحكام قانون 159 لسنة 1981 الخاص بشركات المساهمة وبذلك يشتمل على نصوص قد لا تستطيع الشركات الحالية العاملة فى هذا النشاط توفيق اوضاعها طبقا لها مثل وجود حد ادنى لرأس مال الشركة المساهمة لا يقل عن ربع مليون جنيه وانفصال الملكية عن الادارة وتخصيص ٪10 من الارباح للعاملين على الاقل والخضوع لرقابة هيئات رقابية حكومية متعددة كهيئة سوق المال ووزارة الاستثمار، وانخفضت اسعار بيع المستلزمات الطبية رغم ارتفاع تكلفة العملات بنسبة ٪06 وارتفاع تكاليف البتروكيماويات والخامات المستخدمة بنسبة تصل الى ٪005 وتشير الاحصائيات الى نسبة ربحية شركات بيع المستلزمات الطبية تتراوح ما بين 5 الى ٪82 بينما يتراوح متوسط ربح الصيدلية ما بين ٪08 الى ٪004 اى ان ارباح شركات المستلزمات الطبية تمثل نحو ٪7 فقط من ارباح الصيدليات فى المتوسط والخلاصة كما اكدتها شعبة المستلزمات الطبية ضرورة عدم تطبيق التعديلات المقترحة على شركات صناعة وتجارة المستلزمات الطبية وتخصيص ادارة مركزية لشئون المستلزمات الطبية مستقلة لها فى وزارة الصحة والسكان على غرار ادارة الصيدلة وطب الانسان مع تخصيص احكام لصناعة المستلزمات الطبية تختلف عن احكام تجارة المستلزمات الطبية من حيث شروط الترخيص ومزاولة الرقابة.